بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنَّ الله تعالى وفَّق للسُّنَّة المُطهرة حُفَّاظاً عارفين، وجَهابذةً عالمين، وصيارفةً ناقدين، ينفُون عنها تحريفَ الغالين، وانتحالَ المُبطلين، وتأويلَ الجاهلين، فتنوَّعوا في تصنيفها، وتفنَّنوا في تدوينها، على أنحاء كثيرة، وضروبٍ عديدة، حرصاً على حفظها، وخوفاً من إضاعتها.

وكان من أحسنها تصنيفاً، وأجْوَدِها تأليفاً، وأكثرِها صواباً، وأقلِّها خطأً، وأعَمِّها نفعاً، وأعْوَدِها فائدة، وأعظمِها بركة، وأيسرها مؤونة، وأحسنِها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلِّها موقعاً عند الخاصة والعامة؛ «صحيحُ» أبي عبدالله محمدِ بن إسماعيل البخاري، ثم «صحيح» أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري[1]. وما هذه المنزلةُ الرفيعة التي تبوّأها هذان الكتابان إلا لاقتصارِهما على الصحيح دون سواه، غير أنّهما لم يستوعبا الصحيحَ من الآثار، ولا التزما ذلك أصلاً، فابنُ الصلاح يروي عن البخاري أنه قال: ما أدخلتُ في كتابي «الجامع» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحاح لحال الطول[2]. وقال: أحفظُ مئة ألف حديث صحيح. وجملةُ ما

---

(١) هذا النص مأخوذ من خطبة المزي في «تهذيب الكمال» ١/١٤٧ (طبعة مؤسسة الرسالة).

(٢) وروى عنه ذلك أيضاً الحازمي في «شروط الأئمة الخمسة» ص٦٣. وروايته: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر».

في كتابه «الصحيح» سبعة آلاف واثنان وخمسةٌ وسبعون حديثاً بالأحاديث المتكررة. كما نقل ابنُ الصلاح أيضاً عن مسلم قوله: ليس كُلُّ شيء عندي صحيح وضعتُه هنا ـ يعني في كتابه «الصحيح» ـ إنما وضعتُ ها هنا ما أجمعوا عليه.

ونقل الحازمي عن البخاري قوله: كنتُ عند إسحاق بن راهويه، فقال لي بعضُ أصحابنا: لو جمعتُم كتاباً مختصراً لسُنن النبي صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع هذا الكتاب. قال الحازمي: فقد ظهر بهذا أنَّ قصد البخاري كان وضع مُختصر في الحديث، وأنه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث.

وبقاءُ عددٍ كبير من الأحاديث الصحيحة خارجَ «الصحيحين» حرَّكَ همة الحفاظ إلى جمعها واستيعابها والتصنيفِ فيها، فكان أن ألَّف ابنُ خُزيمة «صحيحه»[1]، وتبعه تلميذه ابنُ حبان، فألَّف صحيحه المسمى بـ «التقاسيم والأنواع»، ثم ألَّف تلميذُه الحاكم «مستدركه على الصحيحين»[2].

وشرطُ هؤلاء كما هو ظاهرٌ روايةُ الصحيح من الحديث، على تفاوتٍ بينهم في التزام الصحيح المُجَرّد، فما هو مدى التزامِ كل واحد منهم برواية الصحيح، وما هي منزلةُ «صحيح» ابنِ حبان بين الصحاح؟ الجوابُ عن ذلك يستلزم التعريف بشخصية ابن حبان، وسيرته، وحياته العلمية، ومدى تمكُّنه من علوم الحديث، ثم سبر صحيحه من خلال شروطه ومناقشتها وأقوال الأئمة فيها، إلى آخر ما يتعلق به، فلنمضِ في ترجمته والتعرُّف إليه.

* * *

(١) طبع القسم الموجود منه بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، في أربعة أجزاء، تبدأ بكتاب الطهارة، وتنتهي بكتاب الحج: باب إباحة العمرة قبل الحج. والقسم المتبقي من الكتاب لا يزال مفقوداً.

(٢) وهو المعروف المتداول.